

Distr.: General
14 October 2011
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس مجلس إدارة لجنة الأمم المتحدة للتعويضات

يسرني بصفتي رئيس مجلس إدارة لجنة الأمم المتحدة للتعويضات أن أقدم تقريرتي عن نتائج الدورة الثانية والسبعين لمجلس الإدارة التي عُقدت في جنيف في الفترة من ١١ إلى ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. ومرفق بهذه الرسالة النص الكامل للاستنتاجات التي اعتمدها مجلس الإدارة*. غير أنني أود أن أسلط الضوء على بعض القضايا التي نوقشت خلال الدورة.

عند افتتاح الجلسة العامة، انتُخبت جنوب أفريقيا باعتبارها إحدى الدولتين اللتين ستوليان منصب نائب رئيس المجلس. وتجدد الإشارة إلى أن الدولة الأخرى التي تتولى منصب نائب الرئيس هي البرازيل. وألقى وفدا حكومتي الكويت والعراق كلمتين أمام المجلس. ويجري إرسال نسخ من بيانتهما عبر البريد مرفقة بالنص الأصلي لهذه الرسالة. ونظر المجلس أيضا في تقرير قدمه الرئيس التنفيذي عن أنشطة اللجنة منذ الدورة الماضية.

وفي ما يتعلق بمساهمة العراق في صندوق التعويضات، لاحظ المجلس أنه قد تم تسديد مبلغ ملياري دولار تقريبا إلى الكويت في إطار الدفعتين الماضيتين، وأن الدفعة المقبلة التي من المقرر تسديدها في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ سوف تزيد عن مليار دولار. وأشار المجلس أيضا إلى أنه على افتراض أن إيرادات الصندوق ستبقى عند مستواها الحالي، فإن تسديد الرصيد المستحق كاملاً سيستغرق ٤,٥ سنوات تقريبا. وفي ما يتعلق بالمشاورات الجارية بين العراق والكويت برعاية لجنة التعويضات بشأن الرصيد غير المدفوع البالغ نحو ١٩ مليار دولار الذي ما زال مستحقاً للكويت، أحاط المجلس علماً بالإحاطة التي قدمها

* غير وارد في هذه الوثيقة.



الرئيس التنفيذي للجنة التعويضات وبما يبذله من جهود، كما أحاط علماً بالبيانات التي أدلى بها وفد حكومتَي العراق والكويت في الجلسة العامة الافتتاحية بشأن هذه المسألة. وشجّع المجلس حكومتَي العراق والكويت على عقد اجتماع برعاية لجنة التعويضات في أقرب وقت ممكن من أجل التوصل إلى حل مالي مقبول من كل من العراق والكويت، وطلب إلى الرئيس التنفيذي مواصلة بذل الجهود.

وفي ما يتعلق بمسألة الترتيبات اللازمة لكفالة تسديد المدفوعات إلى صندوق التعويضات، أشار المجلس إلى أنه في اجتماع عُقد مع لجنة الخبراء الماليين العراقية في أوائل شهر تموز/يوليه ٢٠١١، كررت اللجنة تأكيداتها السابقة إلى الرئيس التنفيذي بأن الآلية القائمة على دفع نسبة ٥ في المائة من عائدات بيع النفط والمنتجات النفطية العراقية إلى صندوق التعويضات ستظل قائمة. وفي هذا الصدد، لاحظ المجلس مع الارتياح أنه منذ الانتقال إلى اللجنة، لم يطرأ أي تغيير على الآلية ولا تزال المبالغ تُحوّل من خلال المصرف الاحتياطي الاتحادي في نيويورك.

وفي ما يتعلق بمسألة المعاملات العينية، أفاد المجلس بأن الأمانة قد أشارت على لجنة الخبراء الماليين بأن هذه المعاملات لا تتعارض مع قرارات مجلس الأمن المنطبقة بشرط وجود آلية محاسبية سليمة لكفالة تسجيل نسبة ٥ في المائة من قيمة هذه المعاملات ودفعها إلى صندوق التعويضات. وفي هذا الصدد، طلب المجلس إلى الرئيس التنفيذي أن يوجّه كتاباً خطياً إلى اللجنة يكرر فيه تأكيد طلب الحصول على رسالة تتضمن تفاصيل آلية المحاسبة التي كانت اللجنة قد وافقت على توفيرها ويُسلط الضوء فيها على الحاجة الملحة لوضع هذه الآلية، مع التأكيد على ضرورة دفع نسبة ٥ في المائة من أي معاملات من هذا القبيل إلى الصندوق وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٩٥٦ (٢٠١٠). كما طُلب إلى الرئيس التنفيذي مواصلة التعاون بشكل منتظم مع اللجنة بشأن جميع آليات الدفع والمحاسبة. وتم التأكيد على استمرار التزام العراق بالامتثال لالتزاماته في مجال الدفع بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة في البيان الذي أدلى به وفد العراق في الجلسة العامة الافتتاحية.

وفي ما يتعلق ببرنامج متابعة التعويضات البيئية، نظر المجلس في حالة تنفيذ مقرري مجلس الإدارة ٢٥٨ (٢٠٠٥) و ٢٦٩ (٢٠١١). وفي ما يتعلق بالمقرر ٢٦٩، لاحظ المجلس التقدم الذي أحرزته حكومات الأردن والكويت والمملكة العربية السعودية، وهي من الحكومات المشاركة، في مجال إنشاء الأنظمة والضوابط المطلوبة. وكرر المجلس التأكيد على أن عام ٢٠١٢ ما زال الموعد المستهدف وكذلك على أهمية تلبية المعايير المنصوص عليها في المقرر ٢٦٩، وأشار إلى الفقرة ٧ من المقرر ٢٦٩ التي جاء فيها أن المجلس قرّر أنه سيقوم،

في دورته الرابعة والسبعين التي ستُعقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، بتقييم مدى كفاية النظم والضوابط التي أنشئت للبت في ما إذا كان قد تم الوفاء بولاية البرنامج في ما يتعلق بكل حكومة مشاركة، وما إذا كان من الممكن إغلاقه.

وفي ما يتعلق بالمقرر ٢٥٨، أحاط المجلس علماً بالإحاطات المقدمة من الأمانة بشأن جمهورية إيران الإسلامية والأردن والكويت والمملكة العربية السعودية، وبالمذكرات الإعلامية المقدمة من الأمانة والتقارير نصف سنوية لمراكز التنسيق الوطنية والمستعرضين المستقلين من الأردن والكويت والمملكة العربية السعودية. وأحاط المجلس علماً بخطط الإنهاء التدريجي، وأذن بالإفراج عن الأموال من حساباتها الخاصة حسب الاقتضاء، وأشار إلى تعديلات فنية في حالة الكويت.

واعتمد المجلس تقريراً قدمته لجنة المسائل الإدارية بشأن تقرير النفقات المؤقتة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ والموافقة على الميزانية لعام ٢٠١٢. ومع اعتماد المقرر ٢٦٩ (٢٠١١) الذي يسعى مجلس الإدارة بموجبه إلى أن يكون في وضع يمكنه من إنهاء برنامج المتابعة بحلول نهاية عام ٢٠١٢، تم إعداد الميزانية على أساس سنوي بدلا من مرة كل سنتين. وتم توجيه أمانة لجنة التعويضات إلى إعداد ميزانية عام ٢٠١٣ عندما تكون احتياجات البرنامج قد أصبحت معروفة بشكل أفضل وعرضها على لجنة المسائل الإدارية لتنظر فيها.

ومع الدفعة التي سُددت مؤخرا في تموز/يوليه ٢٠١١، بات هناك الآن ثماني مكافآت تعويضية متبقية تمت الموافقة عليها (ضمن فئات مطالبات الشركات والحكومات) جميعها من الكويت. وتساوي القيمة العامة للتعويضات التي أتاحتها اللجنة حتى الآن نحو ٣٣,٣ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة، وبلغ إجمالي الرصيد غير المسدد ١٩ مليار دولار. وكما هو مبين أعلاه، من المقرر أن تُسدد الدفعة التالية في ٢٧ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١.

وستعقد الدورة المقبلة للمجلس من ١ إلى ٣ أيار/مايو ٢٠١٢.

(توقيع) السفير ريدلارد شويبي

رئيس مجلس الإدارة